الجمهوريّة التونسيّة

وزارة العدل

كلمة السيّدة وزيرة العدل

بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للأرشيف بتاريخ يوم الثلاثاء 09 ديسمبر 2025

تحت شعار "الأرشيف دعامة للمعرفة ومصدرا للبحوث والدّراسات"

تحتفل وزارة العدل مع سائر الهياكل العمومية للدّولة التونسيّة باليوم الوطني للأرشيف بتاريخ 09 ديسمبر من كلّ سنة، وتمّ وضع الإحتفال بهذا اليوم هذه السّنة تحت شعار "**الأرشيف دعامة للمعرفة ومصدرا للبُحوث والدّراسات**"، وهي مناسبة وطنيّة هامّة للتّذكير و التّحسيس بالمسؤوليّة الوطنيّة الجسيمة المحمولة على عاتقنا جميعا في العمل للمحافظة على الأرشيف بحسن التصرّف فيه طيلة مدد استبقائه القانونيّة وبتأمين حفظه السّليم، بإعتباره مصدرا هامّا لتسيير المرافق العموميّة ضمانا للحقوق الفرديّة والجماعيّة وأيضا بإعتباره جزءا لا يتجزّأ من الموروث الثّقافي والحضاري كعنصرا من عناصر الذّاكرة الجماعيّة وأحد مقوّمات الهويّة الوطنيّة للدّولة التونسيّة بما يوفّره من معلومات مرجعيّة موثوقة ومادّة خام لفائدة الباحثين والدّارسين كمصدر للبحوث والدّراسات العلميّة والتّاريخيّة ودعامة لتوثيق الذّاكرة الوطنيّة للأجيال المتعاقبة.

ومن هذا المنطلق فأنّ وزارة العدل كانت ولا تزال من الوزارات السبّاقة الّتي أهتمّت مبكّرا بجمع تراثها والعناية به و تثمينه و المساهمة الفعّالة في تكوين رصيد وثائقي ومعرفي هام ساهم في دفع الحركة البحثيّة والثّقافيّة للدّولة التونسيّة بعد الاستقلال. حيث تولّت الوزارة إتّخاذ قرارا بإحداث متحف للتّراث القضائي بمقرّ وزارة العدل بداية من سنة 1973 والعمل على تطويره، كما بادرت بسنّ **نصوص ترتيبيّة وتنظيميّة تدعو للعناية بالتّراث القضائي وتثمينه**، وأحدثت بموجب الأمر عدد 1063 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلّق بتنظيم وزارة العدل **مركز للدّراسات والتّراث القضائي** صلب **التفقّديّة العامّة للمصالح العدليّة** كلّف بمهمّة المحافظة على التّراث القومي في الميدان القضائي واستغلال ثرواته. كما تولّت بموجب قرار للسيّد وزير العدل المؤرّخ في 6 جويلية 1978 تكوين لجنة **برئاسة المتفقّد العام** وعضويّة ممثّلين عن كليّة الحقوق وكليّة الشّريعة وأصول الدّين والآداب و وزارة الشّؤون الثّقافيّة و المعهد القومي للآثار وحافظ المكتبة الوطنيّة وأساتذة في التّاريخ و كلّفت بجمع وحفظ التّراث القومي في الميدان القضائي واستغلال ثرواته، كما يعدّ **منشور السيّد وزير العدل عدد 2/863م بتاريخ 31 أكتوبر 1978** حول جمع التّراث القضائي من النّصوص التنظيميّة الهامّة الّتي دعت إلى ضرورة المحافظة على الأرشيف القضائي وجمعه. هذا فضلا عن أنّ وزارة العدل ساهمت في الأنشطة ذات البعد الثّقافي والعلمي

للدّولة التونسيّة من خلال **تنظيم المعارض والمشاركة فيها** (نظّمت وزارة العدل بمقرّها معرضا بمناسبة 20 مارس 1974 حول تطوّر الزي القضائي في المحاكم) **وبتنظيم الأيّام الدراسيّة ذات العلاقة بالتّراث الوطني** (نظّمت وزارة العدل أيّاما دراسيّة بنادي أبي القاسم الشّابي تضمّنت ندوة حول موضوع مساهمة القضاء في المحافظة على الذّاتيّة التونسيّة وذلك يوم 10 ديسمبر 1976.وأخرى حول تطوّر القضاء ومساهمته في المسيرة الإنمائيّة يوم 24 ديسمبر 1976) كما ساهم هذا المركز في تمكين الادارات ومعاهد التّعليم والباحثين من الإطّلاع على الوثائق القضائيّة والاستفادة منها والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحسين سير مختلف المصالح وتيسير مهمّة القضاء كتكوين فقه القضاء باستخراج المبادئ القانونيّة من القرارات التعقيبيّة وبعض القرارات الاستئنافيّة و نشرها بالنشريّة الخاصّة لمحكمة التّعقيب، هذا إلى جانب مجلّة القضاء والتشريع الّتي واكبت التطوّر التّاريخي لمرفق العدالة من خلال الدراسات والبحوث العلميّة القيّمة المنشورة بها و قد كانت جميع هذه الأنشطة الثقافيّة والعلميّة تُضمّنُ بالتّقرير السّنوي لنشاط الوزارة **تحت عنوان النّشاط الثقافي لوزارة العدل** هذا إلى جانب انطلاق الوزارة منذ بداية التسعينات في تنفيذ البرنامج الوطني للتصرّف في الوثائق والأرشيف و قامت من خلاله بترحيل **قرابة 90% من وثائقها التّاريخيّة المنشئة قبل سنة 1956** إلى مؤسّسة الأرشيف الوطني التّونسي والمصّنفة لديها حاليّا في عدد **8** سلاسل تاريخيّة تقدّر مجموع وثائقها بأكثر من 30 000 ألف وثيقة تغطّي أغلب المحطّات التّاريخيّة التّي مرّت بها الدّولة التونسيّة والّتي تُمثّلُ مصدرا للبحوث والدّراسات وقبلة للباحثين على المستويين الوطني والدّولي كما واصلت الوزارة من خلال التّرحيل الدّوري للوثائق الهامّة والحيويّة (كأصول الأحكام والقرارات القضائية ودفاتر عدول الإشهاد ودفاتر الحالة المدنيّة وعيّنات من أصول الملفّات القضائيّة في المادّتين المدنيّة والجزائيّة...) مع المحافظة على رصيد المحكمة العقّاريّة منذ إحداث المجلس العقّاري المختلط سنة 1885.

وقد حرصنا منذ تولّينا الإشراف على الوزارة انتهاج السّياسات الدّاعمة للبعد المعرفي والثّقافي بقطاع العدل بالعمل على العناية بالأرشيف وتحديث آليّات التصرّف فيه بكافة المحاكم والهياكل والمؤسسات الرّاجعة بالنّظر للوزارة ومواصلة تنفيذ السيّاسة الوطنيّة لحفظ الذّاكرة التاريخيّة وتفعيل دور قطاع العدل كداعم للمعرفة والثقافة بالعمل على توفير أرشيف منظّم يكون مادّة خام للبحث العلمي من خلال سياسة الوزارة المنفتحة على جميع المؤسّسات الجامعيّة ومراكز البحث والمؤسّسات الثقافيّة باسناد التّراخيص القانونيّة للطلبة والباحثين من مختلف المؤسّسات الجامعيّة في مختلف المجالات وطالبي النّفاذ للمعلومات في الولوج لأرشيف وزارة العدل وفقا لمقتضيات القانون بما ساهم في دعم البحث العلمي والأكاديمي.

كما تشارك الوزارة حاليّا بالتّعاون مع وزارة الشّؤون الثّقافيّة في تنفيذ برنامج اليونسكو تحت عنوان "المؤشّرات المواضيعيّة للثقافة في أجندة 2030 " والّذي يهدف إلى جمع المعطيات الإحصائيّة الخاصّة بالصّناعات الثقافيّة والإبداعيّة على المستويين الوطني والمحلّي وإبراز إسهامها في تنفيذ أهداف التّنمية المستدامة في أفق 2030. وقياس مستوى الوصول إلى الثّقافة لمختلف فئات وشرائح المجتمع.

كما أنّ الوزارة من خلال العمل على تفعيل حقّ الثقافة للجميع ومزيد تكريس البعد الإصلاحي والإنساني للعقوبة السّالبة للحريّة تولّت من خلال سياستها السجنيّة والإصلاحيّة العمل على الإحاطة بكافة المودعين بالوحدات السجنية والإصلاحية من خلال تجسيد حقهم في متابعة جملة من الأنشطة والبرامج التعليمية والتكوينية والثقافية حتى يتسنى إعادة إدماجهم بأيسر السبل وإعادتهم إلى محيطهم الاجتماعي بعيدا عن مظاهر الانحراف والجنوح وذلك بتوفير الأرضيّة المناسبة لمشاركة المساجين والأطفال الجانحين في التّظاهرات الثقافيّة حيث تمّ على إمتداد أسبوع بداية من 23 إلى 29 نوفمبر 2025 تنظيم الدّورة التّاسعة لأيّام قرطاج المسرحيّة الخاصّة بالمؤسسات السجنيّة والإصلاحيّة "قسم مسرح الحريّة" على هامش الدّورة 26 للمهرجان الدّولي لأيّام قرطاج المسرحيّة. هذا إلى جانب دعم المكتبات في الفضاء السّجني.

ولم يعد خاف على أحد حقيقة أهميّة الأرشيف التّاريخي كعنصر أساسي من الموروث الثّقافي المكتوب وأحد مقومّات الهويّة الوطنيّة والمرجع الرّسمي لكتابة التّاريخ الحضاري وكجزء لا يتجزّأ من الذاكرة الوطنيّة للدّولة التونسيّة و أنّ المحافظة عليه واجب أخلاقي ومسؤوليّة وطنيّة تقع على عاتقنا جميعا. كم أنّ مواصلة الوزارة لدورها في تكريس السيّادة الثقافيّة للدّولة يتطلّب بذل مزيد من المجهودات من السّلك القضائي والإداري وخاصة المختصين من إطارات التصرف في الوثائق والأرشيف لإرساء نظام ناجع وشامل للتصرّف في الوثائق والأرشيف بداية من تاريخ إنشاء الوثائق بمختلف فضاءات العمل وعبر مختلف مراحلها العمرية إلى حين ترحيلها كأرشيف تاريخي إلى مؤسسة الأرشيف الوطني.

وجدير بالتّأكيد بهذه المناسبة أن وزارة العدل من منطلق وعيها بأهمية الأرشيف لا تزال تعمل على مزيد دعم الإطارات المختصّة في الوثائق والأرشيف و تكوينهم وتطوير مناهج عملهم بالإنخراط التدريجي في إستعمال التكنولوجيات الحديثة من رقمنة الوثائق القضائية والتصرّف الإلكتروني تماشيا مع السياسة العامّة للوزارة في مجال العدالة الرقميّة وكذلك بالعمل على ضمان الحفظ السليم والآمن للوثائق من خلال العناية بمحلات حفظ الأرشيف بمواصلة مشاريع بناء مجمعّات الأرشيف بالجهات وفقا للمقاييس العالمية على غرار مجمع الأرشيف بحي الخضراء. وبصفاقس بهدف تأمين الحفظ السليم للوثائق وضمان أمنها وسلامتها ضد كل المخاطر طيلة مدة حفظها القانونيّة. وتيسير النّفاذ للأرشيف بقطاع العدل.

ونظرا لما لوحظ من نقص في الإهتمام بالجانب التّاريخي لقطاع العدالة في تونس رغم عراقة هذا القطاع وأهميّته كمصدر للبحوث والدّراسات، وللمعرفة وذلك من خلال:

- غياب وظيفة التّوثيق العدلي بهيكلة وزارة العدل، كوظيفة أساسيّة تعنى بتجميع مختلف مصادر المعلومات حول قطاع العدالة بجميع مكوّناته والإعلام حوله واستغلالها وإتاحتها.
- محدوديّة المصادر المرجعيّة من كشافات وفهارس حول مصادر المعلومات التّاريخيّة لقطاع العدل في تونس ومحدوديّة التّأليف والكتابة التّاريخيّة والدّراسات العلميّة الّتي تعنى بتاريخ العدالة في تونس.

- عدم تثمين تاريخ قطاع العدالة في المناسبات الدوليّة والوطنيّة من خلال إقامة معارض أو ملتقيات وندوات علميّة وثقافيّة. كعدم احتفال الوزارة في سنة 2021 بمرور 100 سنة كاملة على إحداث وزارة العدل التّونسيّة في 26 أفريل 1921 والتّي ستبلغ 105 سنة في تاريخ 26 أفريل سنة 2026.

وبهدف إحياء وترسيخ الدّور التّاريخي لقطاع العدل كدعامة للمعرفة ومصدرا للبحوث والدّراسات نأذن بمناسبة الإحتفال باليوم الوطني للأرشيف لهذه السّنة بما يلي:

1.الإنطلاق في تحيين وتطوير المرجعيّة التشريعيّة والترتيبيّة المنظّمة لمصادر المعلومات بقطاع العدل (المكتبات والتّوثيق والأرشيف) وخاصّة قرار السيّد وزير العدل وحقوق الإنسان بتاريخ 20 فيفري 2004 المتعلّق بالمصادقة على جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصيّة لوزارة العدل وحقوق الإنسان و قرار السيّد وزير العدل المؤرّخ في 6 جويلية 1978 المتعلّق بجمع وحفظ التّراث القومي في الميدان القضائي واستغلال ثرواته.

2. الإنطلاق في تنفيذ مشروع تركيز متحف مادّي بتصوّرات جديدة ومواكب للتحوّل الرقمي يتلائم مع تاريخ قطاع العدل وثراء أرصدته التّاريخيّة.وتطوير متحف وزارة العدل الحالي والارتقاء به على مستوى محتوياته وطرق العرض وإعادة تهيئته وفق المعايير الفنيّة المعتمدة. من خلال موقع واب متطوّر تفاعلي و مركز لحفظ الأرشيف المادّي لقطاع العدل كنافذة لاستقطاب كلّ شرائح المجتمع للتعرّف على عراقة قطاع العدل في تونس وإنجازاته وهياكله وأعلامه.

3- تنظيم مناسبة علميّة ثقافيّة سنويّة في تاريخ 26 أفريل والأيّام الموالية من كلّ سنة وهو تاريخ إحداث وزارة العدل التّونسيّة بموجب الأمر العليّ المؤرّخ في 26 أفريل 1921 (علما أنّ 26 أفريل 2026 سيتزامن مع مرور 105 سنةعلى إحداث وزارة العدل التّونسيّة) كما أنّ هذا التّاريخ يتزامن مع إحتفال الدّولة التونسيّة بشهر التّراث من 18 أفريل إلى 18 ماي شهر التّراث الوطني. تؤثّث هذه الإحتفالات بمعرض وثائقي وندوات فكريّة وعلميّة ويتمّ خلالها تكريم شخصيّات و مبادرات لنساء ورجالات قطاع العدل من الإطارين القضائي والإداري ساهمت في التوثيق لذاكرة قطاع العدل في تونس وتثمينها .(تحدّد آليات تنفيذها لاحقا) وإعداد وإصدار طابع بريدي يوثّق لدور وزارة العدل في تكريس السّيادة الثّقافيّة.(يتمّ ضبط برنامج الإحتفال التّفصيلي السّنوي وآليّات تنفيذه في إطار لجنة لاحقا.)

4.مزيد الإهتمام بوثيقة التّقرير السّنوي لنشاط الوزارة ومختلف الهياكل والمؤسّسات تحت الإشراف على مستوى المضمون والشّكل كأداة هامّة للتوثيق حول الإنجازات والبرامج والاستراتيجيات القطاعيّة مع تخصيص محور بالتقرير لإبراز الأنشطة العلميّة والفكريّة والمساهمات الثقافيّة لمختلف هياكل الوزارة.

وفي ختام كلمتنا ندعو جميع الأسرة القضائيّة والإداريّة لقطاع العدل إلى مزيد المساهمة في تدعيم التوجّهات الثقافيّة للوزارة بتنشيط الحركة التأليفيّة بالمبادرة بالبحث والتّأليف حول تاريخ قطاع العدل في تونس وتثمينه، فالوثائق الأرشيفيّة على أهمّيتها كأوعية للمعلومات فإنّها تبقى مادّة خرساء و جامدة ما لم نبادر باستنطاقها واستخراج بياناتها وتحويلها بالدّراسة والتّحليل إلى معارف علميّة ونشرها على أوسع نطاق والإعلام حولها في صيغ أكثر تطوّرا وأشكالا أيسر نفاذا وأوسع انتشارا.

كما يسعدني أن أتقدّم بالشّكر إلى كافة الأطراف المساهمة في النهوض بقطاع الأرشيف العدلي و على وجه الخصوص نثمّن مجهودات إطارات التصرّف في الوثائق والأرشيف بكافة هياكل الوزارة مع تأكيدنا على العمل على تحقيق انتظاراتهم ومشاغلهم سواء المتعلّقة منها بظروف ووسائل عملهم أو المرتبطة بمزيد تطوير كفاءاتهم المهنيّة بالتّأهيل والتدريب وخاصّة منها المتعلّقة بمسارهم المهني من ترقيات وخطط وظيفيّة مع الحرص على حلحلة بعض العوائق الترتيبيّة المرتبطة بالنّظام الأساسي المشترك للمتصرّفين في الوثائق والأرشيف وذلك بإيجاد حلول في شأنها بالتّنسيق مع رئاسة الحكومة، وأملنا وطيد في مواصلة تفانيكم وعزمكم الثّابت في سبيل مزيد المساهمة مع جميع الأسرة القضائيّة في بناء عدالة متطوّرة وناجزة وعملنا مستمرّ خلال المخطّط القطاعي للتنمية 2026-2030 من أجل مزيد تطوير المنظومة القضائية و رقمنتها وتقريبها من المتقاضين وتحسين خدماتها.

وزيرة العدل

ليلى جفال